

## الشرح الكبير

على تقدير العلم وبالغ على صحة الجعل بقوله ( ولو في الكثير ) كعبيد كثيرة أبقّت أو إبل كثيرة شردت .

واستثنى من الكثير قوله ( إلا ) على ( كبيع ) أو شراء ( سلع كثيرة ) من ثياب أو رقيق أو إبل فلا يجوز الجعل عليها إذا كان ( لا يأخذ شيئاً ) من الجعل ( إلا بالجميع ) أي إلا ببيع أو شراء الجميع أي وقع ذلك بشرط أو عرف فإن شرط أو جرى العرف بأن ما باعه أو اشتراه فله بحسابه جاز لأن كثرة السلع بمنزلة عقود متعددة يستحق الجعل في كل سلعة بانتهاء عملها ولم يذهب له عمل باطل .

( وفي شرط منفعة الجاعل ) أي هل يشترط لصحة الجعل توقيفه على منفعة للجاعل بما يحصله العامل كآبق أو لا يشترط كأن يجعل له ديناراً على أن يصعد جبلاً مثلاً لا لشيء يأتي به . ( قولان ) المشهور الأول ولا يجوز الجعل على إخراج الجان من شخص ولا على حل سحر ولا حل مربوط لأنه لا يعلم حقيقة ذلك ( ولمن لم يسمع ) الجاعل يقول من فعل كذا فله كذا ( جعل مثله ) ولو زاد على ما سماه الجاعل على فرض لو سمي شيئاً ( إن اعتاده ) ولو كان ربه يتولى ذلك ( كحلفهما ) أي المتجاعلين ( بعد تخالفهما ) أي بعد اختلافهما في قدر الجعل بعد تمام العمل ولم يشبها فيقضي له بجعل المثل فإن أشبه أحدهما فالقول له بيمين ويقضي للحالف على الناكل ونكولهما كحلفهما فإن أشبها معاً فالقول لمن العبد مثلاً في حوزة منهما ( ولربه ) أي الآبق مثلاً ( تركه ) للعامل حيث لم يسمع من عادته طلب الضوال وأتى به لربه كانت قيمته قدر جعل